FREEDOM ONLINE COALITION

تشرين الثاني عام 2020

البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت (FOC) حول انتشار المعلومات المضللة على الإنترنت

تشرين الثاني عام 2020

البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت (FOC) حول انتشار المعلومات المضللة على الإنترنت

الموضوع

يشعر أعضاء تحالف الحرية على الإنترنت بقلق بالغ إزاء الانتشار المتزايد للمعلومات المضللة[1] على الإنترنت والتي يمكن أن تقوض التمتع بحقوق الإنسان[2] والصحة العامة في جميع أنحاء العالم. بإمكانها أن تعيق حرية الرأي والتعبير والحماية من التمييز[3] والتبادل المفتوح للمعلومات الضرورية لازدهار الديمقراطية. تتزايد المعلومات المضللة من حيث النطاق والتطور في وقت يتجه فيه الناس في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد إلى الإنترنت للاتصال والتعلم والحصول على أخبارهم.

يمكن أن تؤدي المعلومات المضللة إلى تلاشي ثقة الجمهور في المؤسسات والعمليات الديمقراطية وتقويض مبادرات الصحة العامة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تهميش أصوات الأقليات وتبدد تماسك المجتمع وخلق الفروقات بين المجتمعات والتحريض على التمييز وكراهية الأجانب والتعصب والعنف.

يمكن استخدام المعلومات المضللة لترهيب ومضايقة الشخصيات العامة مثل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان[4] واستهداف الأشخاص والجماعات الضعيفة والتمييز ضدهم. لقد رأينا أن المعلومات المضللة على الإنترنت التي تستهدف الفئات المهمشة في بعض الحالات كانت حتى مقدمة لجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة أو الانتهاكات لحقوق الإنسان.

على الصعيد العالمي، هناك أدلة على استخدام المعلومات المضللة من قبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية بدوافع سياسية أو أيديولوجية أو تجارية أو غيرها. بما في ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية. يمكن أيضاً استخدام حملات المعلومات المضللة على الإنترنت التي تقوم بها الدولة أو الجهات الفاعلة التي ترعاها الدولة كجزء من حملات التأثير المختلطة[5] التي تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات.

ستستمر التطورات التكنولوجية المستقبلية في تفاقم تهديد المعلومات المضللة على الإنترنت، فضلاً عن توفير الحلول الممكنة لهذه التحديات. قد تسعى حملات التضليل على الإنترنت إلى استخدام تقنيات معينة لدفع لخلق الخلافات والتأثير سلباً على القدرة على مشاركة الأفكار والمعلومات وتلقيها ونقلها. على سبيل المثال يمكن أن يؤدي استخدام الخوارزميات للترويج لمحتوى معين إلى تضخيم المعلومات المضللة المستهدفة وتحديد أولوياتها. هناك أيضاً إمكانية للتقنيات الناشئة لتسهيل إنشاء محتوى يتم التلاعب به بشكل متزايد، بما في ذلك "الوسائط الزائفة[6]".

---

[1] المعلومات المضللة: إنشاء ونشر معلومات خاطئة و / أو تم التلاعب بها بشكل متعمد بهدف خداع وتضليل الجمهور، إما لإحداث ضرر أو لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية أو مالية.

[2] يمكن أن تقوض المعلومات المضللة العديد من حقوق الإنسان بما في ذلك - حرية الرأي والتعبير (المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) ؛ الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والتصويت في الانتخابات (البند 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) ؛ الحماية من التمييز (المادة 2 و 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) ؛ حماية الشرف والسمعة (المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) ؛ الحق في الصحة (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ؛ الحق في التعليم _ المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

[3] يُعرَّف التمييز بالتفريق بخصائص تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الأصل العرقي أو القومي أو الاجتماعي أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر والإعاقة والعمر والتوجه الجنسي والهوية الجنسية وأولئك الذين يمكن أن يكونوا عرضة لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز.

[4] في البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت (FOC) حول الدفاع عن الفضاء المدني على الإنترنت، أعربنا عن قلقنا بشأن تقليص الفضاء المدنية والديمقراطي على الإنترنت نتيجة لعرقلة ترعاها الدولة لحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

[5] يمكن وصف التأثير المختلط بأنه أنشطة التأثير من قبل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستهدف نقاط ضعف المجتمعات.

[6] يتم تعريف الوسائط الزائفة هنا على أنها محتوى صوتي أو مرئي تم التلاعب به باستخدام برامج متقدمة لتغيير كيفية تقديم شخص أو كائن أو بيئة.

يلتزم التحالف بمعالجة المعلومات المضللة مع ضمان وجود إنترنت مجاني[7] ومفتوح وقابل للتشغيل المتبادل وموثوق وآمن يتم فيه سماع مجموعة متنوعة من الآراء، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. لذلك من المهم أن تكون أي تدابير تُتخذ لمعالجة المعلومات المضللة متوافقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويخشى التحالف من أن بعض الدول تستخدم غطاء مكافحة المعلومات المضللة لتأكيد السيطرة المفرطة على الإنترنت، بينما تتجاهل القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الإنترنت الحر والمفتوح والقابل للتشغيل المتبادل والموثوق والآمن.

يسلط التحالف الضوء على أن الإنترنت يجب أن يفضي إلى نظام إيكولوجي للأخبار ووسائل الإعلام حيث يكون هناك وصول إلى المعلومات وتعدد وسائل الإعلام؛ تتمتع وسائل الإعلام الحرة والمستقلة بمستقبل مستدام ويمكن لوسائل الإعلام الخدمية العامة ومنافذ الأخبار المحلية الازدهار. يمكن أن يؤدي وصول الجمهور إلى المعلومات الواقعية والمتنوعة إلى جعل المجتمعات أكثر مرونة في مواجهة المعلومات المضللة.

يحث التحالف جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات في جميع أنحاء العالم والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والتعليمية ووسائل الإعلام والأفراد على تبادل الخبرات والتجارب السابقة وأفضل الممارسات في معالجة المعلومات المضللة. سيشجع هذا التعاون والمشاركة حركة عالمية نحو مواجهة المعلومات المضللة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز إدارة الإنترنت لأصحاب المصلحة المتعددين.

[7] لا تعني كلمة "مجاني" في هذا السياق "بدون تكلفة". يمكنك الاضطلاع بشكل أكثر تفصيلاً على : البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت حول الإدماج الرقمي على الرابط الآتي: https://freedomonlinecoalition.com/document/foc-joint-statement-on-digital-inclusion /

دعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة

يدعو تحالف الحرية على الإنترنت الحكومات إلى:

- الامتناع عن إدارة ورعاية حملات التضليل وإدانة مثل هذه الأعمال.
- معالجة المعلومات المضـــللة مع ضـــمان توفر إنترنت حر ومفتوح وقابل للتشـــغيل المتبادل وموثوق وآمن، مع أخذ حقوق الإنسان بعين الاعتبار.
- تحسين التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، لمعالجة المعلومات المضللة بطريقة تحترم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- تنفيذ أي تدابير، بما في ذلك التشريعات المقدمة لمعالجة المعلومات المضللة، بطريقة تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنســـان ولا تؤدي إلى قيود على حرية الرأي والتعبير بما يتعارض مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- احترام وحماية وإعمال الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها بغض النظر عن الحدود، مع مراعاة التوجيهات الهامة والقيّمة لهيئات معاهدات حقوق الإنســان. الرأي والتعبير تحت ســتار مكافحة المعلومات المضــللة، بما في ذلك حجب الوصــول إلى الإنترنت وترهيب الصحفيين والتدخل في قدرتهم على العمل بحرية.
- دعم المبادرات لتمكين الأفراد من خلال وســـائل الإعلام على الإنترنت والتعليم الرقمي لمحو الأمية للتفكير بشـــكل نقدي حول المعلومات التي يطالعونها ويشـــاركونها واتخاذ خطوات للحفاظ على أمان أنفسهم والآخرين على الإنترنت.
- اتخاذ خطوات فعالة لمعالجة المعلومات المضـــللة التي تســـتهدف الفئات الضـــعيفة مركزاً على وجه الخصوص، بالاستهداف المحدد والتأثير على النساء والأقليات.
- دعم التعاون الدولي والشـراكات لتعزيز الإدماج الرقمي، بما في ذلك الوصـول الشـامل والميسـور إلى الإنترنت للجميع.

يحث تحالف الحرية على الإنترنت منصات وسائل التواصل الاجتماعي والقطاع الخاص[8] على:

- معالجة المعلومات المضللة بطريقة تسترشد بكفالة احترام حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[9].

- زيادة الشفافية في العوامل التي تضعها الخوارزميات في الاعتبار لتنظيم مواجز المحتوى ونتائج استعلام البحث وصياغة الإعلانات المستهدفة ووضع سياسات حول الإعلانات السياسية، بحيث يمكّن الباحثين والمجتمع المدني تحديد الآثار ذات الصلة.

- زيادة الشفافية حول التدابير المتخذة لمعالجة المشاكل التي يمكن أن تسببها الخوارزميات في سياق المعلومات المضللة، بما في ذلك إزالة المحتوى وإلغاء تنشيط الحسابات والقيود الأخرى والتعديلات على الخوارزميات. قد يشمل ذلك بناء آليات مناسبة للإبلاغ، مصممة عن طريق عملية أطرافها لجنة من أصحاب المصلحة ودون المساس بالفعالية أو الأسرار التجارية.

- تعزيز وصول المستخدمين إلى عمليات استئناف هادفة وفي الوقت المناسب لأي قرارات يتم اتخاذها فيما يتعلق بإزالة الحسابات أو المحتوى.

- احترام سيادة القانون على المجتمعات التي يعملون فيها، مع ضمان عدم المساهمة في إساءات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

- استخدام خدمات مستقلة ومحايدة للمساعدة في تحديد المعلومات المضللة وتسليط الضوء عليها واتخاذ تدابير لتعزيز توفير مصادر الأخبار المستقلة والمحتوى على منصاتها.

- دعم البحث من خلال العمل مع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية و تمكين الوصول إلى البيانات ذات الصلة بشأن عمليات الإبلاغ والاستئناف والموافقة عند الحاجة، مع ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[8] تشمل الجهات الفاعلة ذات الصلة الشركات التي تسمح بالمشاركة والتفاعلات الأخرى مع المحتوى الذي ينشئه المستخدم والشركات التي تشارك في تشكيل عرض المحتوى للمستخدمين (مثل محركات البحث).

[9] المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عام 2011.
https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf

البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت(FOC) حول انتشار المعلومات المضللة على الإنترنت

يحث تحالف الحرية على الإنترنت المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على:

- مواصلة البحث في طبيعة وحجم وتأثير المعلومات المضللة على الإنترنت، بالإضافة إلى تحليل المستوى الاستراتيجي لإثراء النقاش العام والعمل الحكومي.
- النظر بشكل كافٍ في تأثير المعلومات المضللة على النساء والفئات المهمشة التي تستهدفها حملات التضليل في هذا البحث.
- الانخراط مع الحكومات والقطاع الخاص لمشاركة النتائج والتعاون في البحث، مع ضمان توفير الحماية المناسبة للخصوصية.
- المشاركة بنشاط في النقاش العام وفي مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تتطلع إلى معالجة المعلومات المضللة والتأكيد على ضرورة المناقشة القائمة على الأدلة.

خلفية عن تحالف الحرية على الإنترنت

إن تحالف الحرية على الإنترنت (FOC) هو تحالف متعدد الأطراف يتكون من 32 حكومة تتعاون في تعزيز حرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم. يوفر التحالف منتديات للحكومات ذات التفكير المماثل لتنسيق الجهود والعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على الإنترنت لدعم قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الإنسانية والحريات الأساسية الخاصة بهم على الإنترنت. يدعو التحالف جميع الدول التي تدعم الإنترنت المنفتح للتبادل للانضمام إليهم.

تأسست مهمة ورؤية التحالف من مبدأ أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج مجال الإنترنت يجب أيضاً حمايتها على الإنترنت؛ مفهوم رائد تم تحديده في الأصل في إعلان لاهاي التأسيسي، وتم التأكيد عليه مجدداً في مرجعيات نيروبي و مؤتمر تالين وبيان سان خوسيه وتم تأكيده أيضاً في قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في القرارات رقم20/8 و26/13 و28/16 و32 / 13.

تم تبنيه في 5 تموز عام 2012 و26 حزيران عام 2014 و26 آذار عام 2015 و1 تموز عام 2016 بالترتيب المذكور وكذلك القرارات رقم 167/68 و166/69 و199/71 التي تم تبنيها بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوالي في 18 كانون الأول عام 2013 وفي 18 كانون الأول عام 2014، و19 كانون الأول عام 2016.

يسعى التحالف إلى تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتطبيق تعهدات والتزامات حقوق الإنسان على الصعيد الإلكتروني المتطور، بالإضافة إلى لفت الانتباه إلى الظروف التي تقوض تلك الحقوق.

يوفر التحالف من خلال شراكة المدافعين الرقميين، استجابة سريعة لمجموعة من التهديدات التي تهدد حرية الإنترنت؛ من دعم المدونين والنشطاء على الإنترنت الذين يجدون أنفسهم تحت هجوم رقمي، إلى مساعدتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم على الإنترنت في بيئات قمعية على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول شراكة المدافعين الرقميين يمكنكم زيارة الموقع التالي: http://www.digitaldefenders.org

www.freedomonlinecoalition.com

twitter.com/FO_Coalition